انخفاض معدل النمو السكاني وأثره علي سوق العمل

محمد ابولموشة ابراهيم الغول

الملخص:

تهدف الدراسة إلى بحث وتحليل الأوضاع السكانية في الاقتصاد الليبي بقصد التعرف على التطورات التي حدثت عليها خلال فترة الدراسة، ومدى تأثيرها على سوق العمل، وذلك من خلال دراسة وتحليل أثر انخفاض معدل النمو السكاني علي سوق العمل في الاقتصاد الليبي.

وتوصلت الدراسة إلى أهمية إتباع سياسات سكانية من شأنها تشجيع الشباب على الزواج والإنجاب، على أن يتم ذلك في ظل وجود مراكز لتنظيم الأسرة، وكذلك الاستمرار في سياسة أحلال الأيدي العاملة الوطنية محل الأيدي العاملة الأجنبية في حال توافر الكفاءات وضرورة وضع وتنفيذ خطط وبرامج اقتصادية من شانها استيعاب أعداد الباحثين عن العمل من خلال توفير فرص العمل لهم.

Abstract:

The study aims to study and analyze the population conditions in the Libyan economy in order to identify the developments that occurred during the period of study and the extent of their impact on the labor market through studying and analyzing the impact of the low rate of population growth on the labor market in the Libyan economy.

The study concluded the importance of adopting population policies that encourage young people to marry and have children, provided that there are family planning centers, as well as continuing the policy of replacing the foreign labor force in the case of the availability of competencies and the need to develop and implement economic plans and programs. Understand the numbers of job seekers by providing them with job opportunities.

المقدمة:

تعد ليبيا كغيرها من البلدان النفطية الأخرى ، ذات الأحجام السكانية الصغيرة نسبياً والتي تشكل فيها العمليات الديموغرافية والأيدي العاملة عناصر هامة في تحديد حجم قوة العمل، حيث يتحدد حجم قوة العمل ونموها بحجم السكان ونموهم، غير أن حركة السكان والقوة العاملة لا تتوافقان، حيث أن ما بين الحدود الدنيا للسكان والحدود الدنيا لسن العمل فاصل زمني، يقدر بحوالي ١٥ سنة، فإذا كانت حركة السكان الطبيعية تتأثر بمعدلات الزيادة الطبيعية فأن حركة القوة العاملة البشرية تتأثر بمعدلات الانجاب التي تمت قبل ١٥ سنة سابقة هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فأن خروج فئة من السكان خارج حدود سن العمل لبلوغهم سن التقاعد يؤثر بشكل مباشر في حجم القوة العاملة، فإذا دخل سوق العمل فئة كبيرة من السكان الذين بلغوا سن الخامسة عشرة، ورافقت هذه العملية قسم كبير من السكان خارج حدود سن العمل، فأن زيادة حجم القوة العاملة لن تلاحظ، لذلك سيتم في هذه المقالة دراسة حجم القوة العاملة ونموها في ليبيا، والتوزيع الجغرافي للقوة العاملة.

أولا: مشكلة الدراسة:

من خلال دراسة نسبة نمو السكان في ليبيا ومقارنتها مع نسب النمو السكاني لجميع الدول المجاورة ،من حيث العدد ومتوسط الكثافة ،تعد ليبيا هي الأضعف نمواً.

حيث يتسم الاقتصاد الليبي بانخفاض عدد السكان إذ لم يتجاوز عددهم في نهاية عام ٢٠١٥ حوالى ٦.٤٧٨.٤٣٨ مليون نسمة، وأمام المساحة الجغرافية الشاسعة في ليبيا والتي تبلغ ١.٧٥٩.٥٤٠ كم^{٢} فإن معدل الكثافة السكانية لا يتعدى ٣.٢ شخص كم^{٢}.

من خلال العرض السابق يمكن القول ان انخفاض معدل نمو السكان في ليبيا له تأثيره السلبي على المتغيرات الاقتصادية المختلفة، فالاتجاهات المختلفة لنمو السكان يترتب عليها تأثيرات على سوق العمل و عرض العمل ، وبالتالي فأن ذلك له أثار وانعكاسات سلبيه ،على سوق العماله المحليه.

فانخفاض معدل النمو السكاني قد يكون مشكلة خاصة إذا ما كانت الموارد الطبيعية ومساحة الدولة تفوق حجم السكان.

ومن هنا تتلخص مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

ما مدى تأثير انخفاض معدل النمو السكاني في سوق العمل الليبي

ثانياً: أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذا البحث لما تحتله المسألة السكانية من اهتمام كبير من قبل المختصين والباحثين، فهي من الأولويات التربوية في البلدان كافة سواء المتقدمة أو النامية وكذلك تنبع هذه الدراسة لكونها ترتبط بموضوع على درجة عالية من الأهمية بالنسبة لدولة مثل ليبيا، كدولة منتجة للنفط وتتميز بتنوع الموارد الطبيعية ومساحة الدولة تفوق حجم السكان، وتعانى ليبيا من انخفاض مستمر في معدل نمو السكان وهذا بدوره يؤدي إلي التأثير على المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذى استدعى طرح مشكلة الدراسة على حقيقتها وتحديد المعالجة السليمة لها.

ثالثاً: فرضيات الدراسة:

تمت صياغة فرضيات الدراسة في شكل فرض رئيسي واحد:

الفرضية الرئيسية: إن إنخفاض معدل النمو السكاني في ليبيا يؤثر سلباً على سوق العمل الليبي.

رابعا: أهداف الدراسة:

سعي البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

١- دراسة وتحليل الأوضاع السكانية ومعدل النمو السكاني في الاقتصاد الليبي، بقصد التعرف على التطورات التي حدثت عليها خلال فترة البحث، ومدي تأثير ذلك على الاقتصاد الليبي من (١٩٩٠- ٢٠١٣).

٢- دراسة أثر النمو السكاني على سوق العمل الليبي.

بحث ما إذا كان هناك علاقة سببية (تأثير متبادل) بين انخفاض النمو السكاني وسوق العمل الليبي.

خامسا: منهجية الدراسة:

استخدم في هذه الدراسة **المنهج الوصفي** و **المنهج التحليلي والمنهج القياسي الذى** استخدم لقياس العلاقة بين انخفاض معدل النمو السكاني على التنمية الاقتصادية في ليبيا خلال الفترة (١٩٩٥ – ٢٠١٢) باستخدام برنامج E views

المبحث الاول : الإطار النظري للنمو السكاني في ليبيا

أولا: تطور عدد السكان الليبيين خلال الفترة (١٩٧٣- ٢٠١٥).

أن المتتبع للاقتصاد الليبي يلاحظ أن ليبيا تتميز بكثافة سكانية قليلة مقارنة بمساحتها الجغرافية الشاسعة، كما يلاحظ أن معدل النمو السكاني في ليبيا يعاني من انخفاض مستمر وفق أخر الاحصائيات لسنة ٢٠١٥م.

ومما لا شك فيه أن هذا له انعكاسات علي الاقتصاد الليبي، والجدول التالي يوضح تطور عدد السكان الليبيين خلال الفترة (١٩٧٣- ٢٠١٥م).

جدول رقم (١) تطور عدد السكان الليبيين خلال الفترة (١٩٧٣- ٢٠١٥)

السنوات	السكان الليبيين (بالمليون نسمة)	
	العـــــدد	معدل النمـــــو %
١٩٧٣	٢.٠٥٢.٣٧٢	٣.٤
١٩٨٤	٣.٢٣١.٠٥٩	٤.٢
١٩٩٥	٤.٣٨٩.٧٣٩	٢.٨
٢٠٠٦	٥.٣٢٣.٩٩١	١.٨
٢٠١٢	٦.١٤٨.٠٠٠	١.٤
٢٠١٥	٦.٤٧٨.٤٣٨	٠.٧١

المصدر:

- الهيئة العامة للمعلومات والتوثيق، الكتاب الاحصائي، ٢٠٠٦.
- منشورات مصرف ليبيا المركزي، طرابلس، ٢٠٠٨، ص ٥.
- الإدارة العامة للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي، بيانات غير منشورة، ٢٠١٢.
- مكتب الإحصائيات القومي، علم السكان ليبيا، ٢٠١٦ www.knoema.com

من خلال بيانات الجدول رقم (١) حول عدد السكان ومعدلات النمو خلال الفترة (١٩٧٣- ٢٠١٥) يلاحظ أن هناك زيادة في عدد السكان الليبيين بالأرقام المطلقة، من ٢.٠٥٢.٣٧٢ نسمة عام ١٩٩٣ إلي ٣.٢٣١.٠٥٩ نسمة عام ١٩٨٤، ثم إلي ٤.٣٨٩.٧٣٩ عام ١٩٩٥، وإلي ٥.٣٢٣.٩٩١ نسمة عام ٢٠٠٦، ثم ٦.١٤٨.٠٠٠ نسمة عام ٢٠١٢، حيث أدي الاستقرار السياسي والاقتصادي في ليبيا من مطلع النصف الثاني من القرن العشرين وظهور النفط إلي زيادة عدد السكان ونموهم بشكل متسارع من (١٩٧٣- ١٩٨٤) كما هو موضح بالجدول رقم (١) من

خلال معدلات النمو السكاني، فعند البحث في معدلات نمو عدد السكان الليبيين تجد أن التطور الذى حصل فيها عكس ما حصل في الأرقام المطلقة حيث نلاحظ حدوث زيادة مرة واحدة في معدل النمو السكاني وهو من ٣.٤% عام ١٩٧٣ إلي ٤.٢ عام ١٩٨٤، ثم توالي الانخفاض في معدل نمو السكان الليبيين بعد ذلك حيث وصل إلي ٢.٨% و ١.٨% في عامي ٢٠٠٦ علي التوالي وكذلك شهد عام ٢٠١٢ انخفاض ومقداره ١.٤% ثم استمر في الانخفاض أكثر ليصل إلى ٠.٧١ عام ٢٠١٥ وهذا أدني مستوى يصل إليه معدل النمو السكان في ليبيا، وهذا الانخفاض المتواصل في معدل نمو السكان له أثاره السلبية على الاقتصاد الليبي في المدى الطويل وهذا ما سيتم توضيحه لاحقاً، ويمكن أن يعزي هذا الانخفاض إلي الأسباب التالية:

- انخفاض مستوي الدخول الحقيقية للأفراد أدت إلي صعوبة الحصول علي السكن (تمليك أو ايجار)، مما أدي إلي حدوث التأخر في سن الزواج[i].
- ارتفاع مساهمة الإناث في النشاط الاقتصادي (زيادة إقبال الإناث علي سوق العمل)[ii].
- تغير الثقافة السائدة بين أفراد المجتمع الليبي بشأن الانجاب، حيث أصبحت فكرة تنظيم النسل هي السائدة بين أغلب السكان الليبيين.
- الأحداث السياسية والاقتصادية التي مرت بها ليبيا بعد ٢٠١١ وما نتج عنه من اقتتال داخلي وحروب مستمرة إلى الآن، حيث أدت هذه الأحداث إلى وفاة أعداد كبيرة من الليبيين بسبب الحروب المستمرة وأدت إلى التأثير على الوضع الاقتصادي.

تطور عدد السكان الليبيين حسب فئات العمر خلال الفترة (١٩٩٣- ٢٠٠٦):

يلاحظ من البيانات الواردة بالجدول رقم (٢) أن نسبة السكان صغار السن في انخفاض مستمر، حيث انخفضت نسبة السكان الذين تقل أعمارهم عن (١٥ سنة) إلي إجمالي السكان من ٥١.٤% عام ١٩٧٣ إلي ٤٩.٩% عام ١٩٨٤ وإلي ٣٩.١% عام ١٩٩٥ وإلي ٣٢.٤% عام ٢٠٠٦، وذلك نتيجة إلي الانخفاض في معدل نمو السكان في ليبيا من (١٩٨٤- ٢٠١٣).

أما بالنسبة للسكان في سن العمل (١٥- ٦٤ سنة)، فأن نسبتهم إلي إجمالي السكان في تزايد مستمر، حيث ازدادت هذه النسبة من ٤٤.٤% عام ١٩٧٣ إلي

٤٦.٥% عام ١٩٨٤ وإلي ٥٧.٠ عام ١٩٩٥، وذلك يرجع إلي الارتفاع في معدل النمو السكاني الذى شهدة ليبيا في الفترة من (١٩٧٣- ١٩٨٤).

أما الفئة العمرية (٦٥ سنة فأكثر) فيلاحظ أن نسبتهم إلي إجمالي السكان منخفضة بشكل عام مقارنة بالفئتين السابقتين وتتصف بالتذبذب اتجاه الزيادة، فقد انخفضت نسبتهم من ٤.٢% عام ١٩٧٣ إلي ٣.٦عام ١٩٨٤ن ثم ارتفعت إلي ٣.٩% عام ١٩٩٥.

أما في عام ٢٠٠٦ فيما يخص الفئتين العمرتين (١٥- ٦٤ سنة) و(٦٥ سنة فأكثر) والتي جمعت بياناتهما معا تحت بند الفئة العمرية (١٥ سنة فأكثر) فكانت نسبتهم إلي إجمالي السكان ٦٧.٦%.

ومن خلال البيانات يلاحظ أن نسبة السكان صغار السن تشكل أكثر من نصف السكان عام ١٩٧٣ ولكنها في سنة ٢٠٠٦ انخفضت إلي ٣٢.٤%، وعلي العكس فإن السكان في سن العمل كانت نسبتهم تمثل ٤٤.٤%، من إجمالي عام ١٩٧٣، ولكنها زادت إلي ٥٧.٠% عام ١٩٩٥، ووصلت أكثر في عام ٢٠٠٦، أي أن هذه الفئة العمرية أصبحت تشكل أكثر من نصف السكان الليبيين، وتحول السكان الليبيين من سكان يتميزون بصغر السن الي سكان يتميزون بكبر السن والأسباب التي أدت إلي ذلك هي نفسها التي أدت إلي انخفاض معدل نمو السكان الليبيين (فانخفاض عدد السكان صغار السن وزيادة الكبار هو نتيجة لانخفاض معدل نمو السكان الليبيين)، وهذا يؤدي إلي حدوث تأثيرات علي سوق العمل الليبيين والتي ينبغي تفاديها، وهذا ما سيتم تناوله لا حقاً.

جدول رقم (٢) تطور عدد السكان الليبيين حسب العمر خلال الفترة (١٩٧٣- ٢٠٠٦)

فئات العمر / السنوات	أقل من ١٥		١٥- ٦٤ سنة		٦٥ فاكثر		المجموع الكلي	
	العدد	%من مجموع السكان	العدد	%من مجموع السكان	العدد	%من مجموع السكان	العدد	%من مجموع السكان
١٩٧٣	١٠٥٥٦٠٩	٥١.٤	٩١٠٠٣٢	٤٤.٤	٨٦٧٣١	٤.٢	٢٠٥٢٣٧٢	١٠٠
١٩٨٤	١٦١٠٩٣٩	٤٩.٩	١٥٠٣٦٠٧	٤٦.٥	١١٦٥١٣	٣.٦	٤٣٨٩٧٣٩	١٠٠
١٩٩٥	١٧١٤٢٦٣	٣٩.١	٢٥٠٤٠٤٢	٥٧.٠	١٧١٤٣٤	٣.٩	٤٣٨٩٧٣٩	١٠٠
٢٠٠٦	١٧٢٤٧١٣	٣٢.٤	*٣٥٩٩٢٧٨			٦٧.٦	٥٣٢٣٩٩١	١٠٠

المصدر:

- الهيئة العامة للمعلومات، الكتاب الإحصائي، ٢٠٠٦.
- سالم أبو عائشة خليفة، ورقة بحثية بعنوان "أهمية التعددات ودورها في توفير البيانات السكانية"، وقائع المؤتمر الوطني حول السكان والتنمية، اكاديمية الدراسات العليا: طرابلس، ٢٠٠٤.

تطور معدلات المواليد في ليبيا في المدة ما بين عامي (١٩٧٣- ٢٠٠٦):

تعطي المواليد حصة مهمة في الدراسات السكانية، لأنها تؤثر في بنية السكان وفي حركتهم وفي حجمهم وفي معدل نموهم، وفيما يحتاجون من خدمات، وتوفير فرص العمل لهم، وبالتالي وضع الخطط التنموية المتعلقة بالنشاط البشري والاقتصادي[iii]، ومعدل المواليد الخام، هو عدد المواليد الأحياء في السنة لكل ألف نسمة، وللحصول علي هذه النسبة يقسم العدد السنوي للمواليد الأحياء علي عدد سكان الدولة أو الإقليم أو منطقة ما، ثم يضرب الحاصل في الألف، وعند ارتفاع معدل المواليد عن ٣٠ في الألف يعد عاليا، وإذا زاد عن ٤٠ في الف يعد غاية في الارتفاع، في حين إذا حدث العكس وانخفض عن ٢٠ في الألف يعد منخفضاً، أما إذا كان ما بين ٢٠ إلي ٣٠ في ألف فيعد متوسطاً[iv].

يلاحظ من البيانات الواردة في الجدول رقم (٣) ان الاتجاه العام لمعدلات المواليد تتجه نحو الانخفاض من ٤٤.٨ في الألف خلال الفترة ما بين ١٩٧٣- ١٩٧٧، وهو أعلي معدل خلال المدة من عام ١٩٧٣- ٢٠٠٦، ثم أخذت هذه المعادلات في الانخفاض حتي بلغت ١٧.٥ في الألف في الفترة ما بين ١٩٩٨- ٢٠٠٢، ويعود ذلك الانخفاض إلي تطور المستوي التعليمي بين السكان وانخفاض نسبة الأمية من ٧٣.٥% عام ١٩٧٣ [v]، إلي ١٧.٩ عام ٢٠٠٦[vi]، ودخول المرأة العمل وكذلك انخفاض مستوي الخول الحقيقية للأفراد، إذ أسهمت هذه العوامل مجتمعة في تأخير سن الزواج بين الشباب.

جدول (٣) تطور المواليد في ليبيا في المدة ما بين عامي (١٩٧٣- ٢٠٠٦)

الفترات	معدل المواليد في ليبيا
١٩٧٣ -١٩٧٧	٤٤.٨
١٩٧٨ -١٩٨٢	٤٣.٣
١٩٨٣ -١٩٨٧	٤٢.٩

١٩٨٨ -١٩٩٢	٤١.٥
١٩٩٣ -١٩٩٧	٢٠.١
١٩٩٨ -٢٠٠٢	١٧.٥
٢٠٠٣ -٢٠٠٦	١٧.٩

المصدر: الهيئة العامة للمعلومات، الاحصاءات الحيوية للسنوات (١٩٧٣- ٢٠٠٦)، صفحات مختلفة.

أولاً: حجم القوة العاملة ونموها في ليبيا:

تضم القوة البشرية الليبية وقوامها الإفراد في الفئة العمرية من (١٥- ٦٥ سنة)، الداخلون في قوة العمل (العاملون) وهؤلاء يسهمون في الانتاج، كما تضم الخارجون من قوة العمل (غير العاملين) ممن تحول المعوقات دون التحاقهم بسوق العمل ومن دراسة التطور العددي للقوة العاملة في ليبيا ونسبتها في الفترة (١٩٧٣- ٢٠١٢) كما يبين الجدول رقم (٤)، يمكن استخلاص النتائج التالية:

- عدد العاملين سنة ١٩٧٣ يقدر ٤٠٨٣٣٣ نسمة بينما كان عدد العاطلين عن العمل ١٥٢٨١ نسمة وهو ما يمثل ٤٢٣٦١٤ كأجمالي عدد القوة العاملة في ليبيا في تلك الفترة ويمثل ما نسبته (١٩.٩%) من عدد السكان.

جدول رقم (٤) تطور حجم القوى العاملة الليبية (١٥- ٦٥) سنة ونموها في الفترة (١٩٧٣- ٢٠١٢)

السنة	عدد السكان	عدد العاملين	عدد العاطلين	المجموع	نسبة العاملين إلي السكان%
١٩٧٣	٢٠٥٢٣٧٢	٤٠٨٣٣٣	١٥٢٨١	٤٢٣٦١٤	١٩.٩
١٩٨٤	٣٢٣١٠٥٩	٦٥٥٩٢٤	٢٥٠٧٠	٦٨٠٩٩٤	٢٠.٣
١٩٩٥	٤٣٨٩٧٣٩	٩٠٥٥٥١	١١٩٥٣٢	١٠٢٥٠٨٣	٢٠.٦
٢٠٠٦	٥٣٢٣٩٩١	١٤٣٠٥٢٦	٢٠٥٢٥٧	١٦٣٥٧٨٣	٢٦.٩
٢٠١٢	٦٣٤٨٠٠٠	١٩١٦٤٥	٢٤٣٢٥٧	١٩٣٤٩٠٢	٢٨.٧

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، التطورات الاقتصادية المحلية، التقرير السنوي العام العدد الرابع والخمسون، ٢٠١٣.

- الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، الكتاب الاحصائي، ٢٠٠٦.
- التعدادات السكانية الليبية في السنوات ١٩٧٣- ٢٠٠٦.

بينما ارتفع عدد العاملين في سنة ١٩٨٤ إلي ٦٥٥٩٢٤ نسمة وكان عدد العاطلين في نفس الفترة ٢٥٠٧٠ نسمة وإجمالي القوة العاملة ٨٠٩٩٤ ٦ نسمة وهذا يمثل ما نسبته (٢٠.٣%) من إجمالي عدد السكان ويرجع هذا الارتفاع الذى حصل في عدد العاملين إلي الطفرة التنموية التي أحدثها اكتشاف النفط في بداية عقد السبعينيات من القرن العشرين حيث أحدث النفط قفزة كمية ونوعية في التعليم والصحة والصناعة، مما استوعب اعداد كبيرة من القوة العاملة كنتيجة طبيعية للاستثمار في مجال النفط حيث انتقلت ليبيا في تلك الفترة من بلد يعتمد اقتصاده علي الرعي والزراعة إلي بلد مصدر للنفط ودخل مرتفع.

واستمرت الزيادة في عدد السكان والقوة العاملة حيث وصلت في عام ٢٠٠٦ إلي ١٤٣٤٩٠٢ عامل، وهذا يمثل (٢٦.٩%)، من إجمالي عدد السكان، وكذلك استمر صعود حجم القوة العاملة خلال الفترة ٢٠١٢م حيث وصلت إلي ١٩٣٤٩٠٢ عامل ما نسبته (٢٨.٧%).

١- تطور حجم زيادة السكان والقوة العاملة في ليبيا:

تعد دراسة حجم القوة العاملة، ونموها علي قدر كبيرة من الأهمية لصناعة القرار، إذا تساعد علي التنبؤ بحجم القوة العاملة المستقبلية والتخطيط لها وقد شهدت ليبيا منذ بداية سبعينيات القرن العشرين كما يتضح من الجدول رقم (٥) زيادة في حجم السكان وبالمثل زيادة في حجم القوة العاملة، خلال السنوات (١٩٧٣- ٢٠١٢)، وخاصة الفئات النشطة اقتصادياً التي يزيد عمر افردها علي ١٥ سنة فأعلي.

ومن الجدول رقم (٥) نلاحظ أن حجم القوة العاملة الليبية قد بلغ ٤٢٣٦١٤ عامل في سنة ١٩٧٣م، وارتفع عدد القوة العاملة في سنة ١٩٨٤م إلي ٦٨٠٩٩٤ عامل بزيادة تقدره ٢٥٧٣٨٠ عامل، وترجع هذه الزيادة إلي أنه في بداية عقد السبعينيات من القرن العشرين قد أحدث النفط قفزة كمية ونوعية خلقت طفرة تنموية صناعية وتعليمية وصحية، والتي استوعبت اعداد كبيرة من القوة العاملة كنتيجة طبيعية للاستثمار في مجال النفط حيث انتقلت ليبيا في هذه الفترة من بلد يعتمد اقتصاده علي الرعي والزراعة والمعونات الخارجية، إلي بلد مصدر للنفط ودخل مرتفع.

- شهدت الفترة (١٩٧٣- ١٩٨٤م)، زيادة كبيرة في حجم السكان في ليبيا حيث تقدر هذه الزيادة ١١٧٨٦٨٧ نسمة، ويرجع سبب هذه الزيادة الكبيرة للأسباب سابقة

الذكر، بينما شهدت الفترة التالية تراجعاً في حجم الزيادة السكانية وحجم زيادة قوة العمل بالمقارنة بالفترة (١٩٨٤- ١٩٩٥م) وذلك نتيجة لتراجع أسعار البترول والحصار الذى تعرضت له ليبيا في تلك الفترة.

- وفي الفترة الأخيرة من الجدول رقم (٥) لسنة (١٩٩٥- ٢٠١٢)، يلاحظ استمرار تراجع الزيادة الكلية للسكان الذى بلغ ١٠٢٤٠٠٩ لسنة ٢٠١٢ بينما كان حجم الزيادة الكلية للقوة العاملة في نفس السنة ٢٩٩١١٩ عامل، وبهذا كان حجم الزيادة الكلية للقوة العاملة في نفس السنة ٢٩٩١١٩ وعامل، وبهذا فقد استمر صعود حجم القوة العاملة خلال الفترة (٢٠٠٦- ٢٠١٢) ولكن كانت الزيادة بسيطة وغير مرتفعة في عدد السكان وذلك بسبب ما تعرضت له ليبيا بعد أحدث ٢٠١١وما نتج عنه من وفيات واعاقه وتهجير.

جدول رقم (٥) تطور حجم زيادة السكان والقوة العاملة في ليبيا (١٩٧٣- ٢٠١٢)

السنوات	إجمالي السكان		القوة العاملة	
	العدد	حجم الزيادة الكلية	العدد	حجم الزيادة الكلية
١٩٧٣	٢٠٥٢٣٧٢	-	٤٢٣٦١٤	----
١٩٨٤	٣٢٣١٠٥٩	١١٧٨٦٨٧	٦٨٠٩٩٤	٢٥٧٣٨٠
١٩٩٥	٤٣٨٩٧٣٩	١١٥٨٦٨٠	١٠٢٥٠٨٣	٣٤٤٠٩٠
٢٠٠٦	٥٣٢٣٩٩١	٩٣٤٢٥٢	١٦٣٥٧٨٣	٦١٠٧٠٠
٢٠١٢	٦٣٤٨٠٠٠	١٠٢٤٠٠٩	١٩٣٤٩٠٢	٢٩٩١١٩

المصدر: المصدر: مصرف ليبيا المركزي، التطورات الاقتصادية المحلية، التقرير السنوي العام العدد الرابع والخمسون، ٢٠١٣).

ثانياً: التركيب العمري والنوعي للقوة العاملة في ليبيا:

أن حصر القوة العاملة في ليبيا من حيث تركيباتهم العمرية والنوعية يعد ركيزة أساسية لمعرفة أثر التغير في معدلات النمو السكاني التي حصلت في ليبيا علي القوة العاملة، ومن الجدول رقم (٦) والذى يبرز التوزيع العددي والنسبي للقوة العاملة حسب فئات العمر خلال الفترة (١٩٧٣- ٢٠١٣م) يستنتج التالي:

- الانخفاض التدرجي لنسب القوة العاملة في الفئة العمرية (١٥- ١٩) سنة والتي لم تتجاوز ٥% من خلال السنوات الماضية لتصل إلي أقل معدلاتها في عام ٢٠٠٦م، لتصل الي ١.٢% من جملة القوة العاملة، كما يلاحظ شبه انعدامها عام

٢٠١٣م، بينما كانت تصل في بداية السبعينيات إلي ٥% تقريباً من جملة القوة العاملة، ويرجع هذا إلي ارتفاع المستوي التعليمي لقوة العمل في ليبيا والوعي الكامل لضرورة الاتجاه إلي التعليم وهو ما دعي غالبية هذه الفئة الي السير في هذا الاتجاه وترك سوق العمل والالتحاق بالمراكز التعليمية بأنواعها للحصول علي الشهادات التي تؤهلهم للعمل وما يترتب علي ذلك من ارتفاع مستوي الدخل للحاصلين علي الشهادات العليا وهو ما يهيئ لهم الدخول إلي سوق العمل في فئات عمرية متقدمة.

- تركز أغلبية القوة العاملة في الفئات العمرية (٢٠- ٢٤) (٢٥- ٢٩) (٣٠- ٣٤) سنة والتي بلغت ٤٣.٥٣% من مجموع القوة العاملة أي أكثر من خمسي القوة العاملة عام ١٩٧٣م، ثم ارتفعت نسبة القوة العاملة في هذه الفئات المشار إليها في عام ١٩٨٤م لتصل إلي ٥٠% من مجموع القوة العاملة، واستمرت هذه النسبة في الارتفاع حتي بلغت ٥٥% من مجموع القوة العاملة عام ١٩٩٥م وفي عام ٢٠٠٦م، شهدت أيضاً ارتفاعاً طفيفاً والتي بلغت ٥٨% من مجموع القوة العاملة، أما في عام ٢٠١٣م، يتبين انخفاض نسبة القوة العاملة في هذه الفئات لتصل إلي أقل معدلاتها والتي لم تتجاوز ١٦% من مجموع القوة العاملة وقد يكون السبب في ذلك هو العامل الزمني وانتقال القوة العاملة إلي الفئات المتقدمة.
- تساوي أعداد ونسب القوة العاملة في الفئات العمرية المتوسطة التي تتراوح ما بين (٣٠- ٣٤) (٣٥- ٣٩) سنة خلال سنوات الدراسة المختلفة، ففي عام ١٩٧٣م، شكلت نسبتهم ٢٧% من مجموع القوة العاملة أي أكثر من خمس القوة العاملة، وفي عام ١٩٨٤م بلغت ٢٦% من مجموع القوة العاملة، أما في عام ١٩٩٥م، فقد شكلت نستهم حوالي ٢٨% وفي عام ٢٠٠٦م، ارتفعت نسبة القوة العاملة في هذه الفئات العمرية لتصل إلي ٣٥% من مجموع القوة العاملة في ليبيا، وفي عام ٢٠١٣م، يلاحظ انخفاض نسبة القوة العاملة في هذه الفئات العمرية لتصل إلي أقل معدلاتها علي الإطلاق والتي لم تتجاوز ٢٥% من مجموع القوة العاملة.
- انخفاض نسب القوة العاملة في الفئات العمرية التي تتراوح بين (٤٠-٤٤) (٤٥- ٤٩) سنة ففي عام ١٩٧٣م، بلغت نسبة القوة العاملة داخل هذه الفئات ٢٢%، وفي عام ١٩٨٤م، انخفضت هذه النسبة لتصل إلي ١٦%، ثم يلاحظ استمرار انخفاض نسبة القوة العاملة إلي أن بلغت ١٣% فقط من مجموع القوة العاملة عام ١٩٩٥م، ثم شهدت

هذه النسبة ارتفاعاً طفيفا لتشكل ما نسبته ١٥% من مجموع القوة العاملة في هذه الفئات العمرية عام ٢٠٠٦م، اما في عام ٢٠١٣م، يلاحظ ارتفاع نسب القوة العاملة في الفئات الفتية في السنوات الماضية.

- كلما اتجهنا إلي الفئات العمرية الكبيرة من تركيبة القوة العاملة يلاحظ انخفاض أعدادها ونسبها، ففي الفئة العمرية من (٥٠- ٥٤) سنة، لم تتجاوز القوة العاملة خلال السنوات الماضية ٧% من مجموع القوة العاملة، وفي فئة الذين أعمارهم من (٥٥- ٥٩) سنة أيضاً لم تتجاوز نسبها ٥% في الفترة الزمنية المشار إليها أما في الفئة العمرية الأخيرة من تركيبة القوة العاملة العمرية والتي تتراوح بين (٦٠- ٦٤) سنة فقد انخفضت نسبتها تدريجيا خلال السنوات المختلفة ففي ما بن عامي (١٩٧٣- ١٩٨٤م) بلغت نسبتهم مجتمعه ٥% فقط من مجموع القوة العاملة، ثم استمرت في الانخفاض إلي أن وصلت إلي أقل معدلاتها في عام ٢٠٠٦م، والتب بلغت ١% من مجموع القوة العاملة، أما في عام ٢٠١٣م، فيلاحظ ارتفاع نسب القوة العاملة في الفئات العمرية والتي تتراوح ما بين (٥٠- ٥٤) (٥٥- ٥٩) لتصل إلي أعلي نسبها والتي تجاوزت ٢٠% من مجموع القوة العاملة.
- تدني نسب القوة العاملة وأعدادها في الفئات العمرية الكبيرة والتي تتراوح ما بين (٦٠- ٦٤ إلي ٧٥) فما فوق والتي مثلت في مجموعها ٣% فقط من مجموع القوة العاملة عام ١٩٧٣م، وفي عام ١٩٨٤م، يلاحظ ارتفاع هذه النسبة حيث بلغت ٥% ثم عاودت هذه النسبة انخفاضها مددا حيث بلغت ٤% عام ١٩٩٥م، ثم استمرت في الانخفاض إلي أن وصلت إلي أقل معدلاتها فشكلت ٢% من مجموع القوة العاملة والتي تركزت في الفئات العمرية الكبيرة عام ٢٠٠٦م، وفي عام ٢٠١٣م، لم تسجل نسبة تذكر للقوة العاملة في الفئات العمرية أكثر من ٦٠ سنة.
- وبذلك يري الباحث من خلال البيانات والنسب الواردة في الجدول رقم (٦) أن هناك مؤشر واضح مفاده تركز أغلبية القوة العاملة في الفترة (١٩٩٥- ٢٠٠٦) في الفئات العمرية الصغيرة والمتوسطة بشكل واضح، وهذا يعود إلي المستويات المرتفعة لمعدلات نمو السكان في الفترة (١٩٧٣- ١٩٨٤)، بينما انخفضت النسبة في سنة ٢٠١٣م وهذا من المتوقع ارتفاع وتركز القوة العاملة في الفئات العمرية الكبيرة خلال العشرين سنة القادمة، وذلك نتيجة لارتفاع أعمار الشباب، وانخفاض معدلات نمو السكان من سنة (١٩٩٥- ٢٠١٣م) وهذا له آثار سلبية علي سوق العمل وعلى عدد

الشباب الذين يدخلون هذا السوق، وكذلك ستكون له أثار سلبية على الاقتصاد الليبي والخطط التنموية ككل نتيجة لنقص الأيدي العاملة المدربة والماهرة.

جدول (٦) التوزيع العددي والنسبي للقوة العاملة حسب فئات العمر في الفترة من (١٩٧٣- ٢٠١٣م)

الفئات العمرية	١٩٧٣		١٩٨٤		١٩٩٥		٢٠٠٦		٢٠١٣
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	%
١٥-١٩	٢١٢٧٨	٤.٥١	٤٤٢٠٥	٤.٨٩	٤٤٣١٤	٣.٥٨	٢٣١٤٧	١.٢٤	٠.٠٢
٢٠-٢٤	٥٦٥٩٢	١٣.٤٧	١٠٨٨٦٧	١٦.٤١	١٨٣٤٤	١٦.١١	٢٢٠٣٥٥	١٣.٩٠	٢.٩
٢٥ -٢٩	٦٠٩٤٧	١٦.١١	١٦٤١٧٨	١٨.٨٥	١٦٩١٩٧	٢١.٦٩	٣٤٥٦٣٥	٢٣.٧٥	٥.٣
٣٠ -٣٤	٥٠٧٨٨	١٣.٩٥	١٢٧٧٧٤	١٤.٩١	١٢٣١٢٢	١٧.٩٧	٢٨٨٥١٦	٢٠.٧١	٧.٨
٣٥ -٣٩	٥٥٨٣٤	١٣.٩٦	١٠٦٢٢٦	١١.٥٠	١٤٨٧٢٨	١١.٩٨	٢٨٥٩١٨	١٥.٢٤١	١٦
٤٠ -٤٤	٦١٣٨	١٣.٠٢	٨٦٥٨٨	٩.٣٦	٩٢٠٥٠	٧.٤٢	١٩٤٩٣٤	١٠.٣٩	٢٥.٧
٤٥ -٤٩	٤٥٧٩٩	٩.٧١	٦٨٢١٤	٧.٣٧	٧٨٦٥٧	٦.٣٤	١٢٦٧٥٥	٦.٧٥	١٨.٤
٥٠ -٥٤	٣٠١٥٢	٦.٣٩	٥٤٨٥٥	٥.٩٣	٦٢٨٧٢	٥.٠٧	٦٧٠٨٩	٣.٥٧	١٧
٥٥ -٥٩	١٨٠٩٥	٣.٨٤	٤٣٨٤٧	٤.٧٤	٥٢١٧٤	٤.٢٠	٤٩٢٦١	٢.٦٣	٦.٣
٦٠ -٦٤	١٢١٨٩	٢.٥٨	٣٠٥٦١	٣.٣٠	٣٢١٣٣	٢.٥٩	٢٢١٢٦	١.١٨	٠.٠٦
٦٥ -٦٠	٦٨٥٥	١.٤٥	١٣٣٧٥	١.٤٤	١٨١١٠	١.٤٥	٦٣٩٤	٠.٣٤	٠.٠٠
٧٠ -٧٤	٣٠٩٤	٠.٦٦	٦٥٩٧	٠.٧٠	١٠١٧١	٠.٨٢	٢٨٠٢	٠.١٥	٠.٠٠
+٧٥	١٦٠١	٠.٣٥	٥٧٠٧	٠.٦٠	٩٧١١	٠.٧٨	٢٧٥١	٠.١٥	٠.٠٠
المجموع	٤٢٣٦١٤	١٠٠	٦٨٠٩٩٤	١٠٠	١٠٢٥٠٨٣	١٠٠	١٦٣٥٧٨٣	١٠٠	١٠٠

المصدر: استناداً إلي التعدادات السكانية الليبية في السنوات المذكورة من (١٩٧٣-٢٠١٣).

الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق الكتاب الاحصائي ٢٠٠٦.

ثالثاً: معدلات نمو السكان والقوة العاملة في ليبيا من (١٩٧٣- ٢٠١٢م):

كما نلاحظ من الجدول رقم (٧) أن نمو قوة العمل في ليبيا قد شهد تغيراً في معدله في الفترة (١٩٧٣- ٢٠٠٦) فاق نظيرة للسكان، ويمكن توضيح هذا التغير فيما يلي:

- شهدت الفترة من (١٩٧٣- ١٩٨٤م) ارتفاعاً مميزاً لمعدل القوى العاملة والسكان، والذى اقتربت فيه معدلات نمو القوة العاملة ومعدلات السكان حيث كانت نسبة نمو القوة العاملة (٤.١) ونسبة نمو السكان (٤.٢)، ويعود هذا نتيجة للخطط التنموية التي وضعت في ليبيا في مطلع السبعينيات في القرن الماضي والتي

استهدفت إنشاء مشاريع انتاجية وخدمية ضخمة استوعبت اعداد كبيرة من القوة العاملة في تلك الفترة.

- زاد معدل النمو السنوي للقوة العاملة خلال الفترة (١٩٨٤- ١٩٩٥م) حيث زاد معدل نمو القوة العاملة بنسبة تقدر (٥.١) بينما كانت الزيادة في معدل نمو السكان تمثل (٢.٨)، وهذه الفترة تمثل أعلي نسبة لمعدلات النمو في القوة العاملة الليبية، ويرجع ذلك للخطط التنموية التي وضعت في هذه الفترة، وكذلك نتيجة إلي الاستقرار السياسي والاقتصادي واكتشاف النفط كل هذه الأسباب أدت الي النمو المتسارع للسكان في هذه الفترة.
- معدلات نمو القوة العاملة في الفترة من (١٩٩٥- ٢٠٠٦م) كانت تمثل (٣.٨) أي أنها انخفضت عن السنوات السابقة، وكذلك كان هناك انخفاض كبير في نسبة النمو السكاني إلي (١.٨)، وذلك نتيجة إلي انخفاض مستوي الدخل الحقيقي للأفراد[vii]، بالإضافة إلي ارتفاع مساهمة الإناث في النشاط الاقتصادي وزيادة أقبالهن علي سوق العمل حيث أدي كل هذا إلي تأخر سن الزواج[viii].
- وفي الفترة (٢٠٠٦- ٢٠١٢م) عاود الارتفاع في نسبة نمو القوة العملة إلي (٤.٢) وذلك بسبب التغيرات الاقتصادية والسياسية التي حصلت في ليبيا بعد أحداث ٢٠١١، بينما استمر الانخفاض في معدل النمو السكاني في ليبيا إلي (١.٤) وذلك نتيجة للأسباب التي سبق ذكرها بالإضافة إلي الأحداث السياسية التي حصلت في ليبيا بعد ٢٠١١.

جدول رقم (٧) معدلات نمو السكان والقوة العاملة في ليبيا من (١٩٧٣- ٢٠١٢م)

السنوات	نمو القوة العاملة%	النمو السكاني%
١٩٧٣- ١٩٨٤	٤.١	٤.٢
١٩٨٤- ١٩٩٥	٥.١	٢.٨
١٩٩٥- ٢٠٠٦	٣.٨	١.٨
٢٠٠٦- ٢٠١٢	٤.٢	١.٤

المصدر: منشورات مصرف ليبيا المركزي، التطورات الاقتصادية المحلية، التقرير السنوي، العدد الرابع والخمسون ٢٠١٣، التعدادات السكانية الليبية للسنوات المذكورة.

رابعاً: تطور نسبة القوى العاملة الليبية إلى عدد السكان الليبيين خلال الفترة ١٩٧٣- ٢٠١٢):

من خلال البيانات الواردة في الجدول رقم (٨) يلاحظ الارتفاع المستمر في نسبة القوي العاملة الليبية إلي عدد السكان الليبيين حيث ارتفعت من ٢٠.٦% عام ١٩٧٣ إلي ٢١.١ عام ١٩٨٤م، ثم ارتفعت إلي ٢٣.٤% عام ١٩٩٥م، ويعود هذا الارتفاع المستمر للخطط التنموية التي وضعت في ليبيا في مطلع السبعينيات في القرن العشرين والتي استهدفت انشاء مشاريع إنتاجية وخدمية ضخمة استوعبت اعداد كبيرة من القوة العاملة في تلك الفترة.

ثم ارتفعت هذه النسبة الي ٣٠.٧% عام ٢٠٠٦، والي ٣٥.٠٤% عام ٢٠١٢ وهذه الزيادة كانت نتيجة لزيادة كنسبة العاملين الليبيين وكذلك العاطلين، وهذه الفترة تمثل أعلي نسبة للقوي العاملة إلي السكان كما هو مبين في الجدول رقم (٨)، وذلك نتيجة للخطط التنموية والتي خصصت لها مبالغ مالية ضخمة في تلك الفترة وكان للأحداث السياسية والاقتصادية بعد ٢٠١١ الأثر في نسب العاطلين عن العمل وكذلك في نسبة المشغلون الجدد.

- وبشكل عام فإن الزيادة التي حدثت في نسبة القوى العاملة الليبية الي إجمالي عدد السكان الليبيين كانت نتيجة الآتي:-

- انخفاض نسبة صغار السن الليبيين والذى كانت نتيجة ارتفاع نسبة كبار السن (ممن هم في سن العمل)، الأمر الذى ساهم في زيادة اعداد القوي العاملة الليبية.
- زيادة مساهمة الإناث في النشاط الاقتصادي[ix].

جدول رقم (٨) تطور نسبة القوي العاملة الليبية (منشغلون وعاطلون) إلي السكان الليبيين خلال الفترة (١٩٧٣- ٢٠٠٦)

السنة	العدد				%			نسبة الإعانة
	مشتغلون	عاطلون	المجموع	السكان	نسبة المشتغلين إلي السكان%	نسبة العاطلين إلي السكان%	نسبة القوي العاملة إلي السكان%	
١٩٧٣	٤٠٨٣٣٣	١٥٢٨١	٤٢٣٦١٤	٢٠٥٢٣٧٢	١٩.٩	٠.٧	٢٠.٦	٤.٠

١٩٨٤	٦٥٥٩٢٤	٢٥٠٧٠	٦٨٠٩٩٤	٣٢٣١٠٥٩	٢٠.٣	٠.٨	٢١.١	٣.٩
١٩٩٥	٩٠٥٥١	١١٩٥٣٢	١٠٢٥٠٨٣	٤٣٨٩٧٣٩	٢٠.٦	٢.٧	٢٣.٤	٣.٨
٢٠٠٦	١٤٣٠٥٢٦	٢٠٥٢٥٧	١٦٣٥٧٨٣	٥٣٢٣٩٩١	٢٦.٩	٣.٩	٣٠.٧	٢.٧
٢٠١٢	١٦٩١٦٤٥	٢٤٣٢٥٧	١٩٣٤٩٠٢	٦٣٤٨٠٠٠	٢٨.٧	٧.٣	٣٩.٠٤	٢.٣

المصدر:- الهيئة العامة للمعلومات والتوثيق، الكتاب الاحصائي، ٢٠٠٦.

- التعدادات السكانية الليبية للسنوات (٢٠٠٦- ٢٠١٣).

خامساً: الفئات العمرية للسكان وأثرها على سوق العمل فى ليبيا:

الفئات العمرية للسكان لها ارتباط وثيق وتأثير علي سوق العمل وذلك نتيجة الانتقال الفئات العمرية من فئة السكان خارج سن العمل إلي فئة السكان داخل سن العمل وهذا نتيجة للتسلسل الزمني(x)، وهذا ما يتسم توضيحه من خلال عرض الجدول رقم (٩) وتحليل بياناته. من خلال تحليل البيانات الواردة في الجدول رقم (٣٢) نلاحظ أن الفئة العمرية من (٥- ١٤) للسكان من الذكور في سنة ١٩٨٤ تمثل نسبة (٤٩.٦%) من إجمالي السكان الذكور و(٥٠.١%) نسبة الاناث من السكان لنفس السنة، وان متوسط نسبة الفئة العمرية (٥- ١٤) من الجنسين لسنة ١٩٨٤ تمثل نسبة (٤٩.٩%) وهذا يعني أن نصف سكان ليبيا سنة ١٩٨٤ من الشباب صغار السن تحت سن (١٤ سنة) وهم خارج سوق العمل أي خارج القوى العاملة، وكذلك نلاحظ إن هذه الفئة العمرية من (٥- ١٤) هي في انخفاض مستمر لصالح الفئة العمرية التي تليها حيث كانت تمثل نسبة (٣٩.١%) من إجمالي السكان لسنة ١٩٩٥م، وتمثل نسبة (٣٢.٣%) من إجمالي السكان لسنة ٢٠٠٦م، وكذلك كانت تمثل نسبة (٣٠.١%) من إجمالي السكان في سنة ٢٠١٢م.

أما الفئة العمرية (١٥- ٦٤) وهي تمثل نسبة السكان القادرين علي العمل فقد كانت في زيادة مستمرة حيث كانت تمثل نسبة (٤٦.٥%) من إجمالي السكان في سنة ١٩٨٤ ثم أصبحت (٥٧%) من إجمالي السكان في سنة ١٩٩٥م، لتصبح هذه النسبة تمثل (٦٣.٢%) من إجمالي السكان في سنة ٢٠٠٦م، ولتصبح (٦٤.١%) سنة ٢٠١٢م وهذا يعني أن الراغبين في العمل في زيادة مستمرة من سنة (١٩٨٤- ٢٠١٢م) وهذا بدورة يعود إلي معدلات النمو السكاني المرتفعة خلال الفترة (١٩٧٣-

١٩٨٤م) والتي كانت بمعدل نمو سكان ٣.٤% مما أدي إلي ارتفاع إجمالي السكان من (١٥- ٦٤م) في السنوات من (١٩٨٤- ٢٠١٢م) [xi].

أما الفئة العمرية (٦٥ سنة فأكثر) فالزيادة كانت فيها طفيفة مقارنة بالفئة (١٥- ٦٤) وأن النسبة كانت تمثل من إجمالي السكان ٣.٦%، ٣.٩، ٤.٥%، ٥.٨% علي التوالي في السنوات ٢٠٠٦، ١٩٩٥، ٢٠١٢، وهذا بدوره يعني أن الزيادة النسبية من إجمالي السكان في هذه الفئة سيحفظ علي صندوق الضمان الاجتماعي وكذلك يلاحظ أن السكان تحت سن (١٤ سنة) هم في تناقض ملحوظ من سنة ١٩٨٤م، إلي سنة ٢٠١٢م، حيث كانت النسبة تمثل (٤٩.٩%) في سنة ١٩٨٤م ثم بدأت في الانخفاض المستمر حتي وصلت إلي (٣٠.١%) في سنة ٢٠١٢م، وهذا نتيجة إلي الانخفاض المستمر في عدد المواليد في ليبيا أي الانخفاض في معدل النمو السكاني المستمر من سنة ١٩٨٤م إلي ٢٠١٢م.

ويلاحظ عكس ذلك بالنسبة للسكان من (١٤- ٦٥) فالزيادة كانت متتالية حيث ترتفع النسبة من (٤٦.٥%) في سنة ١٩٨٤م إلي (٦٤.١%) في سنة ٢٠١٢م، وهذا نتيجة إلي معدلات النمو المرتفعة قبل سنة ١٩٨٤م، وكذلك بالنسبة للسكان من (٦٥ سنة فأكثر) فقد كانت النسبة في ارتفاع مستمر.

ويلاحظ من خلال بيانات الجدول رقم (٩) أن عدد سكان ليبيا كان ٥.٨٧٨.١٠٠ مليون نسمة ونسبة الذكور تشكل (٥١.٥%) من نسبة عدد السكان الليبيين أي أن نسبة الاناث تشكل (٤٨.٥%)، وأن السكان القادرين علي العمل يشكلون من إجمالي السكان (٧٦.٦%)، وهذا يعني أن المجتمع الليبي مجتمع فني قادر علي العمل، ويجب توفير المناخ المناسب للسكان من حيث الاستثمار وإيجاد فرص عمل من خلال القنوات المختلفة لتنويع الاقتصاد وخلق فرص عمل جديدة باستمرار واستغلال الفرصة التاريخية لمعطيات الاقتصاد الليبي التي ربما لن تتكرر في الفترة الزمنية القريبة القادمة، نتيجة للانخفاض المتكرر في معدلات النمو السكاني، في السنوات الأخيرة، كذلك نتيجة لارتفاع عدد الوفيات بين الشباب بسبب الاحداث السياسية والحروب بعد سنة ٢٠١١م، والتي لم تنتهي حتي الوقت الحالي في سنة ٢٠١٦م، وهذا ما سيتم توضيحه لاحقاً، وكما نلاحظ من خلال الجدول رقم (١٠) أن المندرجين فعليا في النشاط الاقتصادي يشكلون نسبة (٤٧.٨%) من إجمالي السكان القادرين علي العمل وأن نسبة البطالة سنة ٢٠١٢م، تشكل (١٩%)، مع الأخذ في

الاعتبار أن هذه النسبة في زيادة مستمرة من سنة ٢٠١٢م، وحتي إلي وقتنا الحاضر ونتيجة لتأزم الوضع الاقتصادي لما تشهده البلاد من تأزم في الوضع السياسي وعدم الاستقرار[xii].

جدول رقم (٩) التوزيع النسبي للسكان الليبي حسب الفئات العمرية خلال الفترة (١٩٨٤- ٢٠١٢)

الفئات العمرية	١٩٨٤			١٩٩٥			٢٠٠٦			٢٠١٢		
	ذكور	إناث	إجمالي	ذكور	أناث	إجمالي	ذكور	إناث	إجمالي	ذكور	إناث	الاجمالي
(١٤-٠)	%٤٩.٦	٥٠.١	%٤٩.٩	٣٩.٠	٣٩.١	٣٩.١	٣١.٤	٣٣.٢	٣٢.٣	٣١.١	٣٠.٨	٣٠.١
(١٥-٦٤)	٤٦.٨	٤٦.٣	٤٦.٥	٥٧.١	٥٧.٠	٥٧.٠	٦٣.٩	٦٢.٤	٦٣.٢	٦٢.٨	٦٣.٨	٦٤.١
٦٥ فأكثر	٣.٦	٣.٦	٣.٦	٣.٩	٣.٩	٣.٩	٤.٦	٤.٤	٤.٥	٦.١	٥.٤	٥.٨
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: من اعداد الباحث استناداً علي

- ملخص لأهم نتائج مسح التشغيل والبطالة لسنة ٢٠١٢، مصلحة الاحصاء والتعداد، السكاني في ليبيا.
- فلاح خلف الربيعي، إمكانيات التوافق مخرجات النظام التعليمي ومتطلبات سوق العمل الليبي مؤتمر تخطيط التعليم والتدريب بين الواقع واحتياجات سوق العمل، طرابلس ٧١٨- ٢٠٠٨م.

جدول رقم (١٠) ملخص مؤشرات السكان والقوى العاملة لعام ٢٠١٠ (العدد بالألف نسمة)

البيان	ذكر	انثي	المجموع
عدد السكان الليبيين	٣٠٢٦.٨	٢٨٥١.٣	٥٨٧٨.١
السكان في سن العمل	٢٠٢٦	١٩١٦	٣٩٤٢
القوي العاملة	١٢٣٦	٦٤٧	١٨٨٢
نسبة المشاركة في القوي العاملة	٦١.٠	٣٣.٨	٤٧.٨
نسبة المشتغلين لمجموع السكان في سن العمل	٥١.٣	٢٥.٣	٣٨.٧
العاطلون	١٩٦.٣	٢٥.١	١٩.٠
نسبة البطالة	١٥.٩	٢٥.١	١٩.٠

المصدر: ملخص أهم نتائج مسح التشغيل والبطالة لسنة ٢٠١٢، وزارة التخطيط، مصلحة الاحصاء والتعداد السكاني في ليبيا.

المبحث الثاني: قياس اثر النمو السكاني علي سوق العمل الليبي

أولاً: توصيف النماذج القياسية للدراسة:

خلال هذه المرحلة يقوم الباحث بوضع الافتراضات المبسطة للنموذج، ثم تحديد متغيرات النموذج (التابعة والمستقلة) والتي يمكن أن تساعد متخذ القرار من خلال الصياغة الرياضية (الإحصائية) التي تعبر عن العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل، وذلك من خلال الخطوات التالية:

- المتغير المستقل: ويمثل في دراستنا متغير واحد فقط على النحو التالي:-

النمو السكاني (Population Growth) يقصد بمفهوم نمو السكان تلك التغيرات التي تطرأ على حجم سكان مجتمع ما بين فترتين زمنيتين

المتغير التابع: سوق العمل الليبي (Labour Market) يعد هذا المؤشر من المؤشرات المهمة أيضاً في التنمية الاقتصادية، حيث يمثل مجال عرض العمل وطلبه.

ج - قياس أثر تطور في عدد السكان علي سوق العمل:

$$LM=a+bpG+et$$

حيث:-

LM سوق العمل في الاقتصاد الليبي.

Et المتغير العشوائي.

PG تطور عدد السكان

جدول رقم (١١) بيانات متغيرات النماذج القياسية

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي (بالمليون دينار)	إجمالي عدد العمالة	عدد السكان (بالمليون نسمه)	قطاع النفط (بالمليون دينار)
١٩٩٠	٨٢٤٩	١٠٣٠.٩	٤.٢٣	٣٢٤٤
١٩٩١	٨٧٥٦	١٠٣٠.٩	٤.٣٤	٣١٠٤
١٩٩٢	٩٢٣١	١٠٦٢.٣	٤.٤٥	٢٩٢٦
١٩٩٣	٩١٣٨	١١٣٠	٤.٥٦	٢٤٦٠
١٩٩٤	٩٦٧٢	١١٦٤.٥	٤.٦٨	٢٨٩٣
١٩٩٥	١٠٦٧٢	١٢٠٠.٢	٤.٨	٣٣٨٠
١٩٩٦	١٢٣٢٨	١٢٣٩.٣	٤.٨٧	٣٩٦٠

١٩٩٧	١٣٨٠٢	١٢٧٠.٥	٤.٩٤	٤٥٠٦
١٩٩٨	١٢٥٨٤	١٣٢٣.٧	٥.٠٢	٢٧٨٦
١٩٩٩	١٤٠٧٦	١٣٨٣.٧	٥.٠٩	٣٩٩٦
٢٠٠٠	١٧٧٧٧	١٤٤٥.١	٥.١٧	٧٠٨١
٢٠٠١	١٧٦٢٣	١٤٥٨.٤٢	٥.٢٥	٦٣٢٧
٢٠٠٢	٢٤٢١٩	١٤٧٠.٧٦	٥.٣٢	١٢٢٩٩
٢٠٠٣	٣٠٦٢٨	١٢٨٨.٥٥٨	٥.٤١	١٨٠٣٧
٢٠٠٤	٤٠٩٥٠	١٥٩٩.٠٠٢	٥.٤٩	٢٦٦٩٢
٢٠٠٥	٥٥٦٦٩	١٤٥٥.٨٢٢	٥.٥٦	٣٩٤٩١
٢٠٠٦	٦٧٤٠٧	١٤١٠.٢٧٩	٥.٦٦	٤٩٦٥١
٢٠٠٧	٧٧٧٣١	١٥٢٧.٩٥٩	٥.٨١	٥٤٨٤٧
٢٠٠٨	٩٩٣٧٦	١٤٦٧.٣٥٢	٥.٩٩	٧٠٩٩٣
٢٠٠٩	٧١٥٤٩	١٥٢١.٦١٧	٦.١٨	٤١٤١٧
٢٠١٠	٨٩٢٢٢	١٦٠٢.٧٦	٦.٣٨	٥٧١٩٧
٢٠١١	٤٩٦٨٤.٩	١٦٥٦.٦٥	٦.٣٩	٢٩٣٦٧
٢٠١٢	١١٠٠٦١.٩	١٦٨٩.٠٢٩	٦.٤١	٨٤٤١١

ثانيا: تقدير العلاقة بين التطور فى عدد السكان وسوق العمل الليبى(النموذج القياسى الثالث)

أ- اختبار التكامل المشترك.

أوضحت نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام طريقة انجل وجرانجر وفقا للجدول رقم (١٢) والتى تتمثل في اختبار سلسلة البواقى الناتجة عن انحدار العلاقة في الاجل الطويل للنموذج القياسى الثالث أنه توجد علاقة تكامل مشترك بين تطور عدد السكان سوق العمل الليبي حيث اوضح اختبار سلسلة البواقى باستخدام اختبار فيليب بيرون انهما ساكنتان عند المستوى وبالتالى يتحقق وجود التكامل المشترك وهو ما يعنى وجود علاقة في الاجل الطويل بينهما، وانهم يسلكان وانهما يسلكان سلوكا متشابها في المدي الطويل

ب- تقدير النموذج القياسي الثالث:

يوضح الجدول رقم (١٢) نتائج التقدير للنموذج القياسى الاول باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) والتى يمكن تقييمها وتحليلها على النحو التالى:-

.التقييم الأحصائي للنموذج:

يلاحظ من جدول (١٢) أن معامل متغير عدد السكان كان ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٥% باستخدام اختبار T حيث كانت القيم المحسوبة أكبر من القيم الجدولية كما يعكس ذلك قيمة (P.value الاحتمال) حيث كانت أقل من ٥%، فيما كان الحد الثابت (a) مقبول إحصائيا ، فيما أكد أختبار فيشر (F=127) على معنوية النموذج ككل حيث كانت قيمة F ذات دلالة إحصائية ، كما بلغت نسبة معامل التحديد (R^2=%85) وهذه النسبة تشير إلى تطور عدد السكان يفسر ما نسبته (85%) من التغير الحاصل في سوق العمل.

جدول رقم (١٢) نتائج تقدير العلاقة بين عدد السكان وحجم العمالة في سوق العمل الليبي

نتائج تقدير العلاقة بين عدد السكان وحجم العمالة في سوق العمل الليبي				
المتغير	قيمة المعلمة	الخطأ المعياري	قيمةt المحسوبة	الاحتمال
الحد الثابت (a)	-99.72346	130.8918	-٢.761877	0.0446
عدد السكان	276.4176	24.49214	11.28597	0.0000
R^2= 85 F= 127				
اختبار المشاكل القياسية بالنموذج				
الاختبار	اختبار كشف تبات التباين		اختبار D.W	النتيجة
نتائج الاختبار	F	1.486792	١.٥١	النموذج خالى من المشاكل القياسية
	الاحتمال	0.2369	بين DL- DU	
اختبار التكامل المشترك للنموذج بطريقة انجل –جرانجر				
اختبار سلسلة البواقى لعلاقة انحدار بين عدد السكان وحجم العمالة	قيمة احصائية فيليب بيرون (pp)		الاحتمال	نتيجة الاختبار
	-3.596011		0.0010	سلسلة البواقى مستقرة وهو تاكيد لوجود علاقة تكامل مشترك

- **أختبار المشاكل القياسية للنموذج.**

- **اختبار الارتباط الذاتي (Autocorrelation):**

من الجدول يتضح أن قيمة معامل دورين واتسون (Durbin Watson) بلغت (١.٥١)، وتشير هذه القيمة لخلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي، حيث تقع في المنطقة المقبولة الخالية من الارتباط.

- **اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Normality):**

استخدام الباحث اختبار (Bera - Jarque) لاختبار التوزيع الطبيعي لحدود الخطأ (البواقي) الناتجة عن تقدير النموذج، وأثبتت النتائج أن حدود الخطأ تتبع التوزيع الطبيعي حيث بلغت قيمة الاختبار (J-B=2.026) بمستوى دلالة محسوب (P- value = 0.36) وهى أكبر من ٥%، وهذا يشير لقبول فرضية العدم التي تنص على أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

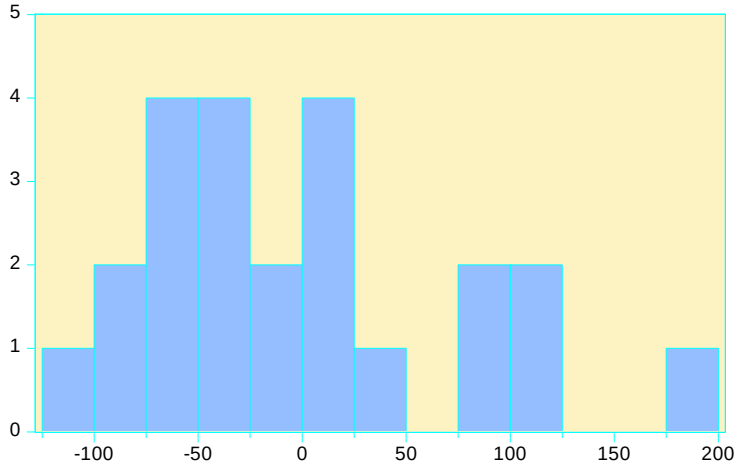

Series: Residuals	
Sample 1990 2012	
Observations 23	
Mean	-2.06e-13
Median	-9.935025
Maximum	181.1928
Minimum	-107.1378
Std. Dev.	74.79482
Skewness	0.720373
Kurtosis	2.803181
Jarque-Bera	2.026384
Probability	0.363058

ج- **اختبار تجانس حدود الخطأ (Heteroscedasticity)**

أشارت نتائج اختبار (Arch) لاختبار تجانس حدود الخطأ (البواقي)، إلى عدم معنوية الاختبار، حيث بلغت قيمة الاختبار (٠F=1.48) بمستوى دلالة محسوب (P-value=0.23) وهي غير معنوية إحصائياً، وبذلك نستنتج تحقق خلو النموذج من مشكلة عدم ثبات التباين.

التحليل الاقتصادي للنموذج القياسي:

أوضحت نتائج التقديرات أن قيمة معلمة التطور في عدد السكان تعكس أن التغير في عدد السكان بمقدار ١٠٠ألف نسمة ينعكس إيجابياً على التغير في سوق العمل الليبي بمقدار ٢٧٦٤٠ ألف عامل وهو تأثير إيجابي على الاقتصاد الليبي الذى يتميز بوجود وفرة مالية ونقص في الموارد البشرية والكوادر المدربة والماهرة، حيث اعتمدت خطط التنمية السابقة في ليبيا على العمالة الأجنبية، وبالتالي فإن الزيادة في سوق العمل الليبي سوف يكون لها نتائج إيجابية على

الاقتصاد الليبي سواء من حيث زيادة العرض في سوق العمل وبالتالي زيادة المنافسة فيه وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة في عدد العمالة الماهرة والمدربة نتيجة لزيادة العرض من العمالة، وكذلك سوف يؤدي زيادة العرض من العمالة إلى قيام الدولة بإنشاء مشاريع تنموية سواء زراعية أو صناعية أو غيرها لاستيعاب هذه الأعداد من العمالة وبالتالي فأن كل دالك ستكون نتائجه إيجابية علي الأقتصاد ككل.

إجمالاً يخلص الباحث من خلال تقدير وتقييم وتحليل النموذج الثالث إلى وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين التطور في عدد السكان وسوق العمل الليبي. وأن الزيادة في عدد السكان لها نتائج إيجابيه علي التنمية، وذلك من خلال زيادة عرض العمالة في السوق أللليبي وزياده المنافسة بينها ، والاعتماد علي الأيدي العاملة المحلية بدلاً من الأجنبية في عملية التنمية.

النتائج:

١. تبين من خلال الدراسة والتحليل أن هناك علاقة طويلة المدى بين المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها ليبيا قبل وبعد أحداث ٢٠١١ والنمو السكاني في ليبيا، حيث تأثر عدد السكان بما حصل في ليبيا من حروب واقتتال داخلي وما نتج عنه من وفاة عدد كبير من السكان وإعاقة وتهجير الكثير من السكان بالإضافة إلى سوء الأوضاع المعيشية والاقتصادية بعد ٢٠١١، وكل هذا ستكون له نتائج عكسية على معدل نمو السكان في المستقبل.
٢. أن الاقتصاد الليبي يعاني من انخفاض مستمر في معدل نمو السكان الليبيين، الأمر الذى أدى إلى زيادة نسبة السكان الليبيين كبار السن (ممن هم في سن العمل)، وانخفاض ملحوظ في نسبة السكان الليبيين صغار السن إلى إجمالي السكان الليبيين، وهذا بدوره سوف يؤثر في المستقبل على سوق العمل وحدوث مشكلة تميز السكان بالشيخوخة.
٣. تأثر القطاعات الاقتصادية غير النفطية (الزراعة والصناعة)، بعدد ونوعية القوى العاملة داخل الاقتصاد الليبي، وذلك نتيجة لنقص الأيدي العاملة المدربة والماهرة مما أدى إلى الاعتماد على الأيدي العاملة الوافدة في أغلب الخطط التنموية السابقة، وانتقال أغلب القوى العاملة داخل الاقتصاد إلى قطاع الخدمات العام، حيث كان من اسباب دالك قله عدد السكان والمساحة الشاسعة في ليبيا.

التوصيات:

١- العمل علي اتباع سياسات من شانها تشجيع الشباب على الزواج والإنجاب، وكذلك الاستمرار في سياسة أحلال الأيدي العاملة الوطنية محل الأيدي العاملة الأجنبية في حال توافر الكفاءات وضرورة وضع وتنفيذ خطط وبرامج اقتصادية من شأنها استيعاب أعداد الباحثين عن العمل من خلال توفير فرص عمل لهم.

٢- إعادة النظر في اولويات التنمية والتركيز على الاستثمار الإنساني بقراءة ذكية لأوضاع ليبيا الديمغرافية، وتأهيل الخريجين لمواجهة متطلبات سوق العمل والطموحات المهنية والتنموية ولارتقاء بنوعية التعليم والتربية والصحة...الخ.

المراجع:

(i) عبد الله امجد شامية، محمد سالم كعيبة، "النمو السكان واثره علي سوق الوحدات السكانية في الاقتصاد الليبي، مجلة البحوث الاقتصادية، العدد الأول والثاني، المجلد السابع، بنغازي، مركز العلوم الاقتصادية، ١٩٩٦، ص ٦٣.

(ii) اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، مسح للاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا (١٩٩٠-٢٠٠٤)، ٢٠٠٥، ص ٤.

(iii) ابراهيم محمد سعيد، مقدمة في الجغرافية البشرية، الأوائل للنشر، دمشق، ٢٠٠١، ص ٣٠-٣١.

(iv) عبد الرحيم عمران، "سكان العالم العربي حاضراً ومستقبلاً"، صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية، نيويورك، ١٩٩٨، ص ١٧٥.

(v) الهيئة العامة للمعلومات، النتائج النهائية للتعداد السكاني تعداد عام ١٩٧٣، ص ٤٦.

(vi) ---------- ، ---------- ، عام ٢٠٠٦، ص ٤٥.

([vii]) عبد الله محمد شامية، محمد سالم كعيبة، مصدر سبق ذكره، ص ٦٣.

([viii]) اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، مسح الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا، مصدر سبق ذكره، ص ٤.

([ix]) الهيئة العامة للمعلومات الكتاب الاحصائي ليبيا، ٢٠٠٦، ص ١٣.

([x]) رمضان عبد الله الشبه، مصطفي مسعود حدود أسباب عدم التوافق بين التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل في ليبيا، المجلة الجامعة، جامعة الزاوية، العدد السابع عشر، المجلد الثالث، ٢٠١٣، ص ٨١.

([xi]) الإدارة العامة للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي ليبيا، بيانات غير منشورة، ص ١٣- ١٤، ٢٠١٢.

([xii]) رمضان عبد الله الشبه، مصطفي مسعود حدود، مصدر سبق ذكره، ص ٨٤.